مَن قتل مَعروف سعد؟

سؤال طرحته مختلف الاوساط السياسية والجماهير الشعبية بشكل خاص الاسبوع الماضي دون ان تتلقى اية اجابة واضحة على ذلك . وكان يمكن ان يقال من هي الجهة التي اغتالت نائب صيدا السابق ، لكي ينسجم ذلك مع الغموض الذي يحيط بقضية الاغتيال لدى اكثر من طرف . خاصة وان المهمة التي نفذت لا يمكن ان تكون بأي حال مهمة فردية ، او تطوع شخصي ، او انتقام . وبالتالي لا بد وان تكون الجهة القاتلة اقوى من وسائل الكشف ، والتحقيق ، وفوق طاقة الجهود التي قيل ان السلطة قامت بها ، وبذلتها من اجل فضح الجهة القاتلة والمشبوهة .

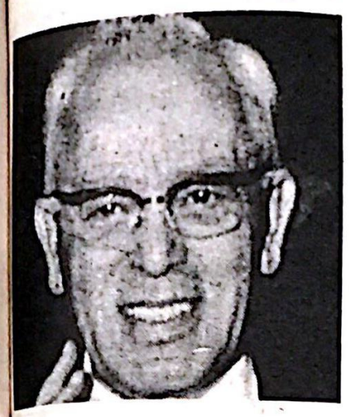

والسؤال : من قتل ؟ سؤال مطروح في لبنان منذ ربع قرن وفي كل مرة يكون لبنان فيها مرشحا لتنفيذ مخطط اجنبيا مشبوها . وفي كل مرة تقدم السلطة السياسية في لبنان راس احد الموظفين ثمنا لغياب القاتل الحقيقي ، والجهة الاساسية التي تنفذ المخطط ، حتى اصبح تقليدا سياسيا مظفا بشعار لا غالب ولا مغلوب .

ويمكن القول ان اليمين السياسي في لبنان قد برع غاية البراعة في هذا الحقل .

ففي الاسبوع الماضي اعلن اكثر من مسؤول سياسي استعداده للكشف عن هوية القاتل الحقيقي، والجهة المسؤولة من تدهور الاوضاع .

وقد تكون الجهة المسؤولة من القتل هذه هي احد الذين يبدلون مسعى للكشف عن هوية القاتل.

واذا استمرت السلطة السياسية في لبنان في البحث عن هوية المسؤول فسوف تمضي ربع قرن آخر قبل ان تعثر على المسؤول هذا اذا استطاعت كشف هويته .

ما هو متوفر حتى الآن لدى اكثر من طرف سياسي . ان هناك مخططا خطيرا ومشبوها ينفذ على مراحل . ولم يعد المهم بالنسبة للحركة الوطنية معرفة القاتل الحقيقي ، او من اطلق النار . ان هذا يأتي بالدرجة الثانية من الاهمية اذا ما قيس بمعرفة الجهة الحقيقية التي تشرف على تنفيذ المخطط ، والمناخ السياسي محليا وعربيا المساعد على الاخراج والتنفيذ .

ان هذا ليس مطلوبا من السلطة السياسية في لبنان ، او من التحقيق الذي يسير في مجراه الطبيعي ، كما « العدل » ، فاقصى ما تستطيع ان تنفذه السلطة السياسية في لبنان هو تقديم رؤوس الموظفين كثمن وكبراءة ذمة عن العجز الذي يقف مكتوف اليدين امام القوى الضاغطة والاحتكار .

ان هناك اكثر من عنصر سياسي تجمع ليؤدي الى الوضع الخطير الذي مر به لبنان في الاسبوعين الماضيين ، وهذه العناصر مجتمعة كانت وراء اغتيال المناضل معروف سعد لتصيب به اكثر من هدف وتفجر عن طريقه المعادلة السياسية القائمة الآن بين المقاومة والجماهير اللبنانية .

منذ اشهر تشهد المنطقة ردة يمينية ورجعية متناسقة ومتعددة الاطراف يربطها قاسم مشترك واحد وخط متواز ، وتؤدي كلها مهمة واحدة في كافة الاتجاهات ، وامتدادا يشهد لبنان هو الآخر موجة انعزالية تتغذى بالمخطط العام الذي يغلف المنطقة ، وتتوحد به ، وتكتمل بتنفيذه العام . وفي ظل هذا المخطط العام تاخذ احداث الاسبوع الماضي ، واغتيال معروف سعد ، حجمها الحقيقي ، وتصبح في خانتها الحقيقية غير معزولة عنها اطلاقا ولا غريبة .

ان معظم الاحداث في لبنان تاخذ طابعا محليا ، بقدرة القوى السياسية التقليدية على مسخها وربطها بهموم الطبقة الحاكمة . فالتظاهرات المطلبية التي تقودها الحركة الوطنية تطرح في معظم الحالات ازمة النظام وعجزه عن تلبية المطاليب الحقيقية والاساسية للجماهير . ومن عجزها التاريخي هذا تنقل الطبقة الحاكمة اللبنانية القضية من النطاق السياسي المحلي ومن النضال المطلبي الى منحى سياسي آخر – مثل الوجود الفدائي ، وازدواجية السيادة ، لعزل التناقض الحقيقي القائم منذ ربع قرن عن اماكن التفجير .

والملاحظ حتى الآن انه في كل مرة تطرح الحكومة مسالة النظام الدفاعي اللبناني ، ودوره في تحرير لبنان لان يكون دولة مواجهة تسهم اسهاما فعالا في المعركة ضد العدو . في كل مرة يطرح هذا الطلب بالالحاح . تحاول الطبقة الحاكمة تفجير الوضع باتجاه آخر ودفع الاحداث باتجاه مغاير تماما لدور لبنان الحقيقي . وقد شهدت الاسابيع الماضية اكثر من دعوة مشبوهة قامت بها القوى الفاشية في لبنان . عندما طرحت مسالة ازدواجية السيادة والسلطة .

وهاتان المسالتان ، الوجود الفدائي ، والعبء الاجتماعي . تحاول الطبقة الحاكمة باستمرار وضعهما الواحد في وجه الآخر ، والواحد متناقض مع الآخر ، ليسهل عليها ضربهما بعضهما ببعض وبالتالي الهاء الجماهير في عملية كر وفر دون ان يكون للعدو حجم واحد ومجرى سياسي واحد .

وفي كل مرة يتم وضع هاتين المسالتين بمواجهة بعضهما البعض من قبل الطبقة الحاكمة يتعرض لبنان لاحداث خطيرة وبسقط قتلى وجرحى ويؤدي الى ترتيب دوره على اكمل وجه في نقل لبنان الى ساحة الصدام والاشتباكات المسلحة . واكبر مثال على هذه اللعبة الجهنمية التي تمارسها الطبقة الحاكمة في الغرب باستمرار على وتر التدخل الفلسطيني والشؤون اللبنانية « وازدواجية السيادة » .

على ان هذه المعادلة في الصدام التي تخدم الطبقة الحاكمة هي جزء صغير من مهمتها اذا ما

ليست بدورها في تفجير مشاكل لبنان الاجتماعية ، وسحق قضايا الجماهير ، وابقاء لبنان سجين اللعبة السياسية التقليدية التي تعتبرها الطبقة الحاكمة جزءا لا يتجزأ من وجودها وعلاقتها وارتباطها بالغرب. فتسيق الادوار بين المعارضة السياسية والحكومة والحكم يسير على اكمل وجه عندما تطرح القضايا الاجتماعية الملحة ، ويصبح تسديد الفواتير المستحقة بين جناحي النظام هدفين بديلا عن القضايا الآنية

ثانيا : ان هناك عنصرا آخر دفع بالاحداث الاخيرة الى درجة الانفجار ، وجعل الصدام – كما في السابق – عملية سهلة التنفيذ . فمنذ حرب تشرين هناك اليوم تشهد المنطقة مناخا سياسيا يدفعها باتجاه التسوية ، وترسم الولايات المتحدة في ظله خريطة جديدة للمنطقة لاخضاع الجبهات العربية ، والمقاومة الفلسطينية لتقبل ما يجري من حلول تتعلق بالقضية الفلسطينية من الاساس وتكريس بقاء الكيان الصهيوني من ضمن شرعية عربية قابلة بهذه الحلول .

وفي كل مرة كانت هذه المحاولات تقترب من مبدأ الحل كانت تتعرض الاوضاع الداخلية في لبنان الى تفجير واضح ومقصود .

ولقد سبق للمقاومة الفلسطينية ان مرت في نفس هذه التجربة في الاردن عندما

رات في مبادرة روجرز بداية التصفية ، واول حلقة في سلسلة البرنامج الذي يهيء المنطقة لتقبل الحلول الاميركية . آنذاك تعرضت الثورة الفلسطينية الى مخطط ابادة في ظل الوفاق العربي وحدثت مجزرة ايلول التي ذهب ضحيتها آلاف الاف الشهداء والجرحى . وقد دفعت المقاومة الفلسطينية يومها ثمن التصلب الذي ابدته حيال الحل الاميركي والاعتراضات التي ابدتها على مظاهر التصرف بالقضية والتفريط بحقوقها التاريخية .

الآن معظم مظاهر التاديب متوفرة مع كل خطوة يخطوها وزير الخارجية الاميركي وفي كل مرة تبدو التسوية على الجبهات العربية قاب قوسين او ادنى من الحل ، وقد ابدت المقاومة الفلسطينية في الاسبوعين الماضيين بعض الملاحظات والاعتراضات على الطريقة التي تصيغ بها الجبهات العربية خطواتها والاسلوب الذي تعتمد به على الحل الاميركي والذهاب بعيدا بهذا الاتجاه . وضمن هذه الاجواء ، ووسط غضب مصر من الاعتراض الفلسطيني ، والحديث عن اللمسات الاخيرة للحل . شهد لبنان الاحداث الاخيرة ، عندما شعرت الطبقة الحاكمة ان «الغضب العربي» من الموقف الفلسطيني يعتبر مؤشر الى حالة صدام ، او على الاقل اجواء الصدام . بعدما شهد لبنان طوال اسابيع احاديث عن ازدواجية السيادة ، والدعوة الى استفتاء اللبنانيين حول الوجود الفدائي في لبنان . وطوال الاحداث الماضية كانت اجهزة الاعلام الرسمية وغير الرسمية تتحدث بشيء من التوسع والتلميح الى التدخل والتورط الفلسطيني الحاصلين على الرغم من البيانات المتعددة التي اعلنت فيها المقاومة صراحة عن خروجها من دائرة التدخل ، وبعدها عن شؤون الداخلية للبنان .

ثالثا : ان الطبقة الحاكمة اللبنانية تحاول باستمرار ان تستنتج من اي حدث ما يتوافق ومصالحها السياسية ، وقد رات في الصدام الاخير هدف ابعد يصيب اكثر من طرف .

وقد كانت عملية الانقسام اللبناني حول الجيش وهويته التي قامت بتغذيتها الاحزاب الفاشية الانعزالية ، بموازرة الاعلام الرسمي ابرز رموز الصدام ، ونقل التناقضات الاجتماعية التي عبرت عنها تظاهرة صيادي الاسماك في صيدا ، الى هدف سياسي ابعد واخطر كان مؤشره الانقسام حول الجيش في اقذر عملية انقسام في تاريخ لبنان حتى اليوم .

وكل ما يجري الآن في لبنان يرتبط ارتباطا وثيقا بما يجري في الساحة العربية وله علاقة مباشرة بمناخ التسوية السائد . وكل المحاولات التي يقوم بها النظام كتمهيد واساس للصدام الكبير مع المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية تسير في المجرى الذي تسير فيه كافة التسويات التي تلف المنطقة العربية حتى الآن . ومن هنا فان الطبقة الحاكمة اللبنانية، تتمسك بالذرائع العربية في الحل وفي الصدام معا، وترتبط بالمعادلات السياسية القائمة الآن على الصعيد العربي وتستخلص منها موقفا سياسيا يتوافق ومصالحها السياسية . ولذلك فقد كانت الاحداث الاخيرة محاولة للاستفادة ولو بقدر قليل من الغضب العربي من المواقف المتعارضة . مع التريث بعض الشيء بانتظار ما تسفر عنه زيارة كيسنجر الحالية الى الشرق الاوسط .

ولقد نسقت اجنحة النظام ادوارها في هذا الاتجاه لامتصاص النقمة الاجتماعية التي الارتها عملية التعرض الفاشي الذي مارسته السلطة العسكرية لتظاهرة صيدا ، وللدليول التي تركتها عملية اغتيال المناضل معروف سعد .

وقد شعرت الطبقة الحاكمة والاحتكار ان ردود فعل الصدام اخطر واعقد بكثير من اثارته واشعاله. وان التناقضات التي يفرزها هذا الصدام باتجاه الحركة الشعبية ، والنضال الاجتماعي ، تعود في النهاية رهن المعادلة التي يحافظ عليها النظام ، ويحرص بالتالي على ان تكون بعيدة عن اماكن التفجير . وقد لاحظ الكثيرون كيف ان النظام قد لجا في النهاية الى التقوية الوطنية في محاولة لايقاف تدهور الامور خارج حدود معينة ومرسومة .

وما يبدو من ادوار اجنحة النظام . انه متعارض في الشكل . فهو على العكس من ذلك متفق في الاساس وبعتبهى التنسيق . واتفاقه في معظم الحالات يسير بشكل متواز دون ان تكون هناك خطة واحدة للعمل ولمواجهة الاحداث . وما حدث في صيدا يدل بشكل واضح على المعادلة التي تربط نفسها بها الطبقة الحاكمة وتنفذها على مراحل في ظل المتغيرات السياسية التي نطرأ على المنطقة . ويبدو ان الشبه كبير بين خطة وزير الخارجية الاميركي في تنفيذ

« اهل العروس راضون »

بعد ان حدد الوزير سلام قضية وجوده في الوزارة بشروط ومطالب طرحها على مجلس الوزراء ، لتحديد مسؤولية مفتعلي الاحداث ، او الاستقالة يقول سلام ان رئيس الجمهورية قال له عندئذ « اني انتهز هذه المناسبة لاشكرك على المنجزات التي حققتها واقول انك من انجح الوزراء عمليا مر الزمن على ما ذكرت ومن الافضل الا نعود الى التفاصيل ومن الافضل ان تبقى الابواب مغلقة خصوصا ان اهل العروس راضون (اي اهالي صيدا) وكلنا ناسف على الارواح البريئة التي وقعت . لكن الحديث عن الاسباب والتفاصيل لا يؤدي الى نتيجة » .